

زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية: نشر دليل الأحكام الانتقالية

إحافاً بالإعلان الصادر عن حكومة المملكة العربية السعودية بشأن زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15%، والتي ستدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو 2020، نشرت الهيئة العامة للزكاة والدخل (الهيئة) [دليلاً](#) باللغة العربية يُقدّم أمثلة عن كيفية تطبيق الأحكام الانتقالية على التعديل الحاصل في نسبة ضريبة القيمة المضافة في المملكة.

وعلى الرغم من أنّ القانون بشأن زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة لم يُنشر بعد، إلا أنّ الإرشادات التوجيهية الأولية يجب أن تلقى استحساناً لدى دافعي الضرائب بما أنها تعتمد منهجاً منطقياً للتعامل مع المسائل المحاسبية لضريبة القيمة المضافة والمرتبطة بالتغييرات الحاصلة. لا سيّما وأنّ ضريبة القيمة المضافة التي نسبتها 5% ستظل سارية على العقود التي تمّ إبرامها قبل 11 مايو 2020 (عندما تمّ الإعلان عن تغيير نسبة ضريبة القيمة المضافة) حتى نهاية يونيو 2021، الأمر الذي سيلاقي ترحيباً لدى الأعمال المعنّية بالقطاع العامّ. وبالنسبة للأعمال كشركات التأمين، فإنّ ضريبة القيمة المضافة التي نسبتها 5% تبقى سارية في حال إصدار فواتير ضريبية قبل 11 مايو وجرى تقديم الخدمات بعد 1 يوليو 2020.

كما يلخّص الدليل الأحكام الانتقالية التي تنظّم تأثير زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على:

1. العقود المُبرمة قبل إقرار زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة؛
2. العقود المُبرمة بعد إقرار زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة؛ و
3. الفواتير الضريبية المتعلقة بالتوريدات قبل وبعد إقرار زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة.

وفي هذا الصدد، فقد حدّدت الأحكام الانتقالية تاريخ **11 مايو 2020** على أنه التاريخ الذي تمّ فيه الإعلان عن زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة - وهو بالتالي التاريخ الأساسي الواجب أخذه بعين الاعتبار في مسألة العقود الانتقالية.

ونعرض عليكم فيما يلي ملخّصاً عن الجوانب الأساسية للأحكام الانتقالية.

العقود

بالنسبة للعقود المُبرمة بين مورّد مسجّل في ضريبة القيمة المضافة وجهة حكومية:

1. في حال تمّ التعاقد قبل 11 مايو 2020 وشمل العقد التاريخ الفعلي لزيادة النسبة - يبقى التوريد خاضعاً لضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% حتى تاريخ انتهاء العقد، أو تجديد العقد، أو حلول تاريخ 30 يونيو 2021، أيهم أسبق.
2. في حال تمّ التعاقد في الفترة من 11 مايو 2020 وحتى 30 يونيو 2020 - تُطبّق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% إذا تمّ التوريد فعلياً قبل 30 يونيو 2020، وتُطبّق الضريبة بنسبة 15% إذا تمّ التوريد فعلياً من 1 يوليو 2020 فصاعداً.

بالنسبة للعقود المُبرمة بين منشأتين مسجلتين لضريبة القيمة المضافة:

1. في حال تمّ التعاقد قبل 11 مايو 2020، واستمرت التوريدات إلى ما بعد 1 يوليو 2020، وتمّ القيام بها لعميل (متلقي التوريد) يحقّ له استرداد ضريبة المدخلات بالكامل - يمكن معاملة التوريد على أنه خاضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ حتى تاريخ انتهاء العقد، أو تجديد العقد، أو حلول تاريخ 30 يونيو 2021، أيهم أسبق.
2. في حال تمّ التعاقد في الفترة من 11 مايو 2020 وحتى 30 يونيو 2020، تُطبّق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ إذا تمّ التوريد فعلياً قبل 30 يونيو 2020، بينما تُطبّق الضريبة بنسبة 15٪ إذا تمّ التوريد فعلياً من 1 يوليو 2020 فصاعداً.

الفواتير الضريبية

1. في حال إصدار فواتير ضريبية قبل 11 مايو 2020 فيما يتعلق بتوريد تمّ في أو بعد 1 يوليو 2020 - يمكن معاملة التوريد على أنه خاضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪، بشرط أن يتمّ التوريد فعلياً قبل نهاية 30 يونيو 2021.
2. في حال إصدار فواتير ضريبية في الفترة من 11 مايو 2020 حتى 30 يونيو 2020 - تُطبّق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ إذا تمّ التوريد فعلياً قبل 30 يونيو 2020، بينما تُطبّق الضريبة بنسبة 15٪ إذا تمّ التوريد فعلياً في أو بعد 1 يوليو 2020.

الخطوات التالية

هناك بعض التفاصيل التي لم يتمّ التحقق منها بعد، إذ أننا لا زلنا في انتظار صدور القانون واللوائح الرسمية بشأن الأحكام الانتقالية. غير أنّ الأحكام التي نُشرت مؤخراً ستساعد عدداً كبيراً من دافعي الضرائب في التأكد من كيفية احتساب ضريبة القيمة المضافة خلال الأسابيع الستة المقبلة.

ومع اقتراب تاريخ تطبيق الزيادة على نسبة ضريبة القيمة المضافة، فإننا نوصي جميع الأعمال بالبدء بمراجعة العقود والفواتير الضريبية للتوريدات التي تمّت لتتضمن فترة زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة، وذلك من أجل تقييم آثار ضريبة القيمة المضافة ومعالجتها بشكل صحيح.

وإذ يسرّ شركة "ديلويت" مساعدتكم فيما يتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها استعداداً للتغيير الذي سيطرأ على ضريبة القيمة المضافة في 1 يوليو، وكذلك تقديم الدعم اللازم للحدّ من التعرّض للمخاطر وتقديم المشورة حول كيفية إدارة أعمالكم بشكل أكثر فاعلية في المرحلة المقبلة من منظور ضريبة القيمة المضافة.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشناها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.